

«مجازفة» التقارب مع بكين: متى تقول واشنطن لا للرياض؟

عودةً بالزمن إلى الوراء 77 عاماً. آنذاك، التقى الملك عبد العزيز بن سعود، الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، ووضعا معاً اللائحة الأولى للعلاقات السعودية - الأميركية. ربما لم يكن الملك ليتخيل، في أحلامه الجامحة آنذاك، أن ابنه وحفيده سيسعيان جاهدين إلى بناء علاقات أوثق مع قوّة عظمى أخرى، لكنه بدا واضحًا في أعقاب رحلة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى المملكة، أن ولـيـ العهد، محمد بن سلمان، يسعى، أكثر من أيّ وقت مضى، إلى إقامة «توازن محفوف بالمخاطر» بين بكين وواشنطن، يبدو أقرب إلى المجازفة، كونه قد يدفع بإحدى القوّتين العظميـن، والمقصود هنا الولايات المتحدة، إلى العمل على إزاحة ابن سلمان من طريقها.

يُعد «توازن القوّة» استراتيجية قديمة؛ إذ لجأت «دول المدن» اليونانية القديمة، منذآلاف السنين، إلى تشكيل تحالفات لحماية نفسها ضد «دول المدن» الأخرى. وفي شكل آخر من أشكال هذا التوازن، حاول بعض الدول الصغيرة إقامة علاقات مع دول أكبر، لتدرأ عن نفسها خطر عواقب المواجهة بين الأقطاب الأكبر قوّة. وفي القرنـيـن العشرين والحادي والعشرين، جذب ذلك الشكل انتباـه عدد من الجهات الفاعلة الصغرى في النظام الدولي؛ إذ عندما تبدأ القوّة المهيـمنـة الوحيدة في العالم في التراجع، ويتحولـنـ النظام الدوليـنـ هيكلـ أحدـيـ القطبـ إلىـ نظامـ ثـنـائـيـ أوـ متـعدـدـ الأقطـابـ، فإنـ الأـطـرافـ الإـقـلـيمـيـةـ ستـسـعـىـ، بـدورـهـاـ، إـلـىـ تقـاسـمـ مـصالـحـهاـ بـيـنـ القـطبـيـنـ المـنـحدـرـ وـالـصـاعـدـ، بماـ يـتـيحـ لهاـ أـنـ تصـحـ خـارـجـ الرـادـارـ فيـ حـالـ حدـوثـ صـراـعـ محـتمـلـ بـيـنـهـماـ، كـماـ وـمـذـعـ وـقـوعـ الـحـربـ بشـكـلـ عـامـ ربـماـ. وـيـتجـسـدـ تقـاسـمـ المـصالـحـ هـذـاـ، فـيـ أـشـكـالـ متـعدـدـةـ مـنـ مـثـلـ: التـعاـونـ العـسـكـريـ، وـالـاقـتصـاديـ، وـالـأـمـنـيـ، وـالـاسـتـخـابـيـ، بـإـضـافـةـ إـلـىـ إـنشـاءـ مـؤـسـسـاتـ وـمـنـظـمـاتـ إـقـلـيمـيـةـ وـخـارـجـيـةـ.

لكن، وكما يقول المثل الإنكليزي: «ليست كل الورود فوّاحة»؛ فقد تنطوي هذه السياسة على مخاطر جسيمة للقوى الإقليمية، إذ يُعد كلـ تـعاـونـ معـ قـوـةـ عـظـمىـ إـشـارـةـ إنـذـارـ إـلـىـ مـنـفـسـتهاـ. وـوـفقـاـ لـنـظـرـيـةـ التـنـافـسـ نـفـسـهاـ، إـذـاـ تـعرـضـ مـصالـحـ إـحدـىـ الـقوـىـ (ـبـخـاصـةـ الـأـكـثـرـ هـيـمنـةـ)ـ لـخـطـرـ الـوصـولـ إـلـىـ «ـنـقـطةـ

الانهيار»، فإن القوّة المتضرّرة ستتبنّى سياسة تغيير النظام، وتحاول تثبيت حكومتها «العميلة» في البلد الأصغر. والواقع أن ثمة العديد من الأمثلة على تجاوز تلك العتبة في تاريخ العلاقات الدوليّة. على سبيل المثال، سعى رئيس الوزراء الباكستاني السابق، عمران خان، إلى توثيق علاقات بلاده مع روسيا، وكان يعتزم تعليق القواعد الأميركيّة فيها. وفي حزيران 2021، قال وزير الخارجية الباكستاني السابق، شاه محمود قريشي، إنه «في عهد خان، لم تكن الحكومة مستعدّة لتزويد الولايات المتحدة بقواعد عسكريّة». وبعد فترة وجيزة - وتحت التأثير والضغط المباشر من الولايات المتحدة -، صوّت المشرّعون الباكستانيون على عزّل خان من منصبه عبر التصويت بحجب الثقة.

وتُعدّ المملكة السعودية قوّة إقليمية بإجمالي ناتج محلي يبلغ 833 مليار دولار، فضلاً عن كوّنها أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وترتبطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية عمرها 70 عاماً. وعلى مرّ السنوات، تمتّع السعوديون بدعم أميركا، وأسّسوا جيشاً حديثاً ومجهّزاً بأحدث المعدّات. ونظراً إلى نموّ الصين، وحال فوضى الجغرافيا السياسيّة الراهنة في العالم وفي الشرق الأوسط، بدا ابن سلمان وقد خلّص إلى أن الأحادية لا يمكن أن تخدم مصالح بلاده تماماً، وارتّأت المملكة وجوب تحقيق توازنٍ بين الولايات المتحدة والصين. وبناءً عليه، وقّعت الرياض، أخيراً، مع بكين عقوداً ضخمة بلغت قيمتها 50 مليار دولار، وتشمل 34 اتفاق استثمار في مجالات الطاقة الخضراء والأنظمة الكهروضوئية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات السحاقيّة والنقل واللوجستيّات والصناعات الطبيّة والإسكان والبنية التحتية. وقبيل زيارة شي إلى الرياض، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية: «تُعدّ هذه القمة أهمّ حدث دبلوماسي، والأعلى في المستوى، بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس الجمهورية الشعبيّة». وقد كانت الصين دائماً أكبر شريك تجاري للمملكة في الشرق الأوسط، إلا أن أهميّة العقود المبرمة في القمة الأخيرة تكمن في إمكانية تغييرها قواعد اللعبة في المنطقة؛ إذ إن من شأنها أن تُطويّر العتاد العسكري السعودي بشكل كبير، وتنقل إلى المملكة تكنولوجيا المعلومات المتقدّمة، ومشاريع البنية التحتية، وتطوير قطاع الاتصالات.

من جهتها، لم ترحّب الولايات المتحدة بالاتفاق الصيني - السعودي إطلاقاً. وقال مُنسّق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البيت الأبيض، بريت ماكغورك، على طريقته، مهدّداً السعوديين: «هناك شراكات معينة مع الصين من شأنها أن تخلق سفراً لـما يمكننا فعله لحلفائنا». من هنا، يمكن علاقات ابن سلمان المتّنامية مع بكين أن تلحق الضرر بمصالح واشنطن في المنطقة، وإن اعتقاد الأميركيّون أنهم يلغوا بذلك «نقطة الانهيار»، فإن خيار الولايات المتحدة الأكيد: إطاحة ولّي العهد. هكذا دخلت المملكة مفترق طرق صعباً: فمن جهة، يمكنها تعزيز موقعها في الشرق الأوسط من خلال علاقتها المتّنامية مع الصين كقوّة عظمى صاعدة؛ ومن جهة أخرى، لا ترحّب الولايات المتحدة - بصفتها حليفة

المملكة القديمة، والقوّة المهيمنة السابقة في العالم - بالتعاون السعودي - الصيني، وقد تُكرّر السيناريو الخاص بها، الذي استخدمته في باكستان، وتتّخذ قرار عزّل ابن سلمان.